

## لبنان والجزية

### الكولونيل شربل بركات

في الدولة الإسلامية عادة يدفع غير المسلم الجزية كونه يعيش في ذمة المسلمين، وتحميه وحقوقه دولة الإسلام، ولا يفرض عليه أن يخدم بجيش المسلمين، ولا تقع عليه واجبات سوى الاعتراف بأنه يعيش بفضل المسلمين وبظل دولتهم وحكمهم. بينما في نفس هذه الدولة يفرض على المسلم أن يقاتل في سبيل الله وهو إذا من عداد جيش المسلمين وينعم ببعض من غنائم حروبهم، ويفرض عليه أيضا أن يزكي أمواله وهي ضريبة المسلم لبيت المال. وبيت المال هو نفسه المكان الذي تدفع له جزية غير المسلمين. ومن بيت المال هذا الذي يضم أموال الخراج والجزية وزكاة المسلمين وكل ما يفرض من ضرائب تسير أمور دولة الإسلام، فتؤمن المشاريع وتغطي المصاريف وتصرف معاشات الموظفين على درجاتهم ومنهم القضاة والأئمة. ولم يذكر في دولة الإسلام فرق في تغطية مصاريف الاستشفاء مثلا بين مسلم وغير مسلم من رعايا الدولة فبيت المال كان يغطي مصاريف البيمارستانات ويسهم في تكاليف المعالجات وحتى الأدوية...

وفي دولة لبنان اليوم، وهي لم تصبح بعد دولة الإسلام ولو أن الحاكم الفعلي لها حزب الله الذي يدعو ويمارس الدولة الإسلامية على طريقته الخاصة، فإن جزية غير المسلمين تدفع ضرائب للدولة مباشرة أو غير مباشرة، وتدفع ثمنا للكهرباء والماء وغيرها من الخدمات، بينما في ظل حكم الحزب وبعض المناطق "المحظية" الأخرى لا يدفع أحد من الرعايا أية "جزية" كذلك التي يدفعها غير "المحظيين". وبينما تتدفق أموال صناديق الدولة ومجالسها على أتباع "المحظيين"، تغذى هذه الصناديق من مصدر واحد هو أموال "الجزية" التي يدفعها غير المسلمين أو قل غير "المحظيين". وبينما لا واجبات على "المسلمين" في دولة لبنان إلا قتال غير المؤمنين بحزب الله وحقه في السيطرة على البلاد وتحويلها إلى قاعدة انطلاق للثورة الإسلامية على الطريقة الإيرانية "السمحاء"، وغير المطبلين للسيطرة السورية المزمنة والتي ستطول إلى ما شاء الله بغطاء العدو قبل الصديق ومباركة محاربي الإرهاب وجماعة الإرهاب على السواء، فإن حصة غير المسلمين أو "المحظيين" هي القهر والإذلال، والسجون والتعذيب، ناهيك عن الأحكام الجائرة التي تكم الأفواه وتغلق مصالح الناس وأبواب رزقهم، وتعويم الأسواق ببضائع تنافس النتاج المحلي لكي ييأس المزارعون ويهشل الصناعيون ويهرب التجار ثم يعرض الوطن بمؤسساته وشركاته، التي كانت يوما رمزا لتقدمه وازدهاره، للمزاد ويبيع في سوق النخاسة ولا من يسأل...

في دولة لبنان اليوم تتعدد الصناديق وبيوت المال، فما يرد لحزب الله من الخارج ثمنا لما يقوم به من لبنان، ويتعرض له المواطنون من جرائه، يقبضها ويصرفها وحده فلا هي تدخل في بيت مال الدولة ولا يصرف منها على الكل شأن بيت مال الإسلام. وما يدفع لقضاة المسلمين ومشايخهم وأئمتهم لا يشارك فيه أي فلس من أموال الزكاة التي يجب أن يدفعها المسلمون والتي يفترض أن تغطي جزءا من هذه المصارفات. ومجلس الجنوب وصناديقه من اختصاص جماعة "أمل" وهي توزع لهم الغنائم كما تشاء وحيثما تدعو الحاجة. أما صندوق المهجرين فهو من حصة صاحب المختارة الذي ينفق منه على جماعته بدون حسيب أو رقيب. ويبقى مجلس الإنماء والإعمار ومصارفاته وأمواله فهي توزع على جماعات بيروت "الوطنية". ولا يعود من ريع المشاريع التي تنفذها الدولة، بأموال تستدينها من الخارج وسيسدها أولاد البلد حتى ولد ولد الولد، والتي يجب أن تساهم في زيادة دخل الناس وزيادة الأموال المتداولة، لا يعود منها شيء لأن شركات سورية تنفذ أغلبها والقلّة التي تنفذها الشركات اللبنانية تذهب أموالها إلى العمالة السورية أو جيوب بعض "المفوضين" أو من يخافون صرفها في لبنان فيسارعون إلى توظيفها في الخارج.

وحدها سياحة الدول الإسلامية ما بعد "بن لادن"، أدامه الله ذخرا، أصبحت تزيد من الأموال المتداولة في الأسواق بعض الشيء، ولكنها أيضا تزيد من طابع البلد المتأسلم أكثر فأكثر حتى بمجال التملك، بعد أن غزا الفقر بيوت أبناء البلد فأصبحوا أكثر استعدادا للبيع من كثرة ما نعموا من الجزية وأموالها فأصبح البلد جاهزا مجهزا لحكم الشريعة التي ستكون بالطبع أعدل مما نعيشه اليوم...

فإذا كان اللبنانيون اليوم يدفعون الجزية لأنهم خسروا الحرب وقبلوا بشروط الرابح فهذا حق. وإذا كانت الدولة قد أصبحت دولة الإسلام فهذا أيضا واجب. ولكن أن يقال لنا بأن الدولة هي دولة المؤسسات والعدالة والقانون ويطبق فيها قانون يميز بين المواطنين ويعطي لأبناء البلد حقوقا أقل من قانون الدولة الإسلامية فهذا والله تجني إن لم يكن كفرا...

٢٠٠٢/١١/١٨